الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية فعالة لنقل التكنولوجيا الأجنبية الى المؤسسات الجزائرية –دراسة حالة مؤسسة سوناطراك –

د. مراد خروبي جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

أ. أميرة بحـري جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

الملخص

اهتمت هذه الورقة البحثية بدراسة أهم الجوانب المتعلقة بمزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم القنوات التي يتم فيها انتقال التكنولوجيا الأجنبية المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر الى الشركات المحلية

وباعتبار أن شركة سوناطراك هي أهم شريك لأغلب الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر، تم دراسة كيف ساهمت هذه الاستثمارات بنقل التكنولوجيا الى الشركة وأيضا كيف ساهمت في تطوير مجال الاستكشاف، الانتاج، وصناعة البيتروكيماويات.

The summary

This research paper is concerned with the study of the most important aspects of the advantages of the direct foreign investment and the main paths in which the foreign technology together with the direct foreign investment is transferred to the local firms.Considering that Sonatrach is the most important partner for most import foreign investments in Algeria it was studied how these investments contributed to transfer the technology to the company as well as how it contributed in the development of exploration production and petrochemical industry.

المقدمـة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مظاهر العولمة الاقتصادية ومدخلا هاما من مداخل التنمية الاقتصادية، نظرا لحجم تدفقاته وتنوع صوره وانتشاره في كل الدول سواء أكانت متقدمة أم نامية، حيث تم الاتفاق على أهميته في النشاط الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته بعض الدول في عدة مجالات جراء الاستثمارات الواردة إليها.

فأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مع بداية التسعينات من أهم مصادر التمويل الخارجي للدول؛ حيث يتم الاعتماد عليه في تمويل الفجوة بين الاستثمارات والمدخرات المحلية، وعليه اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة نتيجة للدور الهام الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمارات في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الانتاجية ونقل الخبرات الادارية والتسويقية ونقل التكنولوجيا الأجنبية وخلق فرص عمل جديدة والرفع من كفاءة رأس المال البشري

إن تحليل هيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، يقودنا إلى استنتاج أن معظم هذه التدفقات تتمركز في قطاع المحروقات بالنظر الى العوائد الكبيرة التي تجنيها الشركات النفطية في هذا المجال لذلك كانت شركة سوناطراك من اهم الشركات الجزائرية التي استفادت من التكنولوجيا المصاحبة للاستثمارات الأجنبية . هذا ما يدفعنا الى طرح اشكالية الموضوع

هل يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة فعالة فعلا لنقل التكنولوجيا الأجنبية؟؟ وكيف استفادت شركة سوناطراك من التكنولوجيا الأجنبية ؟

هذه الاشكالية تنبثق عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في :

- ماهي المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي؟
- ماهي أهم قنوات نقل التكنولوجيا الأجنبية الى المؤسسات الجزائرية المحلية؟
- ماهي أهم عقود الشراكة التي ابرمتها شركة سوناطراك؟

للاجابة عن الاشكالية الأساسية و التساؤلات الفرعية تم تقسيم الموضوع الى مجموعة من العناصر .

- **مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؛**
- **مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة؛**
- **علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بجلب التكنولوجيا الأجنبية؛**
- **دراسة حالة الشركة الجزائرية سوناطراك وكيفية استفادتها من التكنولوجيا المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.**

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد كان ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر محل اهتمام الكثير من الشركات والدول، وقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي يوفرها، حيث أن معظم السياسات

الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين من أجل النهوض باقتصادياتها ولذلك سنطرق الى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الهيئات الدولية و بعض الاقتصاديين

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات الدولية: لقد وضعت الكثير من المؤسسات والمنظمات الدولية العديد من التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تعرفه بأنه: "نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في اقتصاد آخر"[1]، وتعتبر المنظمة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت[2].
- صندوق النقد الدولي (FMI) يرى الصندوق أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم"[3].
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNC TAD) يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية فيقطر آخر (القطر المتقبل للاستثمار)"[4].

2- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الاقتصاديين:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي: "امتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين مع الحق في المشاركة في إدارة المشروع أو السيطرة الكاملة على إدارته، وذلك سعيا وراء ربح أوفر أو عمالة أرخص أو لفتح أسواق جديدة، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة وقد يكون هذا المشروع مشروعا للتسويق أو للبيع أو للتصنيع أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي الخدمي"[5].
- الاستثمار الأجنبي المباشر: "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من كل الاستثمارات في مشروع معين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في

حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية إلى الدول المضيفة"[6].

مما سبق يمكن وضع تعريف شامل للاستثمار الأجنبي على أنه ذلك النوع من الاستثمارات التي يكون فيها تحركات لرؤوس الأموال الدولية من البلد الأم إلى البلد المضيف بغرض إنشاء أو تطوير أو الحفاظ على الشركات التابعة وممارسة نوع من السيطرة (جزئية أو كلية) والتأثير على إدارة هذه الشركات ضمن الإطار القانوني والتشريعي للبلد المضيف.

ثانيا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تسهم في تحقيق العديد من الإيجابيات والمزايا للدول المضيفة نذكر منها:

- تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة مقدرة الدولة المستضيفة على الإنتاج بكميات كبيرة وتحسين نوعية السلع والخدمات وكذلك لها قدرة على توسيع نطاق ومنافذ التسويق الخارجية غير التقليدية لتصدير المنتجات المحلية وذلك لما تملكه من خبرات تراكمية ضخمة وعلاقات متشعبة على الصعيد الدولي[7]؛
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في توفير فرص عمل أكبر، وهو الأمر الذي تتسع وتشتد إليه حاجة الدول النامية لتحققه فيها بدرجة كبيرة نتيجة لمحدودية النشاطات الاقتصادية التي تعجز عن استيعاب العمل الفائض لديها، وبالذات العمل غير الماهر غير المحدود، والإلمام بذلك في معالجة حالة البطالة الظاهرية، والمقنعة الواسعة الانتشار فيها؛
- تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي[8]، وتعد هذه الفائدة من أهم فوائد الاستثمارات الأجنبية بالنظر إلى النقص الذي تعانيه البلدان النامية في رؤوس الأموال وضعف الادخار فيها، حيث إذا تم التوجيه لهذه الاستثمارات يمكن أن تشكل إضافة مباشرة إلى التكوين الرأسمالي في تلك البلدان كما يلي:
- توفر استثمارات العملات الصعبة للدولة المضيفة مرتين، المرة الأولى عند قدومها إلى البلاد، والمرة الثانية عند بيعها لمنتجاتها في الأسواق الخارجية مما يحول اقتصاد الدولة إلى اقتصاد تصديري؛

- كذلك توفر الشركات متعددة الجنسيات الأموال عن طريق تدفقات المعونات الرسمية من الدولة الأم بالإضافة إلى قدرتها على تعبئة المدخرات المحلية من خلال تقديمها فرص استثمارية مغرية.
- التخفيف من حدة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية، وهذا بتوفير السلع والخدمات المنتجة وطنيا وبأسعار معقولة كانت في السابق غير متوفرة وتستورد بأسعار مرتفعة[9]؛
- تساعد الاستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، ونظرا لما تلعب التكنولوجيا من دور بارز في استراتيجية التنمية التي تضعها الدول المختلفة في وقتنا الحاضر، حيث صارت التكنولوجيا من ضمن العناصر الهامة التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج، المهارات والقدرات الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية؛
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال المشروعات التي يتم فيها هذا الاستثمار، وبالذات الإنتاجية منها يمكن أن تساهم في تحقيق قيمة مضافة أكبر باستخدامه الموارد والطاقات الإنتاجية التي تعاني من عدم أو ضعف درجة استخدامها، وبما يحقق قيمة مضافة أكبر لموارد الدولة النامية بزيادة كفاءة التخصيص في استخدامها، وبزيادة درجة استخدامها، إضافة إلى إمكانية تحقيق كفاءة أكبر عند استخدامها؛
- المشاريع الإنتاجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في تحقيق إنتاج أكبر، ودخل أكبر، وهو الأمر الذي يساهم في تحقيق نمو أكبر فيها وبالتالي تحقيق مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى لمواطنيها.

ثالثا: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بجلب التكنولوجيا الأجنبية

يعتبر موضوع التكنولوجيا بصفة عامة موضوع الساعة دون جدال، فهو موضوع يهم كل دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة.

ويمكن وضع مجموعة من التعاريف المتعلقة بالتكنولوجيا:

- تعرف التكنولوجيا على أنها: "المعرفة أو العمليات والتقنيات والمكائن والأعمال المستخدمة لتحويل المدخلات (الموارد، المعلومات والأفكار) إلى مخرجات (المنتجات، الخدمات)"[10].
- كما تعرف بأنها: "فن الإنتاج، أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج"[11].

- وأيضا هي: "فن وعلم أصول الصنعة" وذلك بما تحتويه م دراسات وبحوث ومهارات وخبرات لازمة للتطبيق في مجال أو مجموعة مجالات إنتاجية معينة[12].

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح بأن مفهوم التكنولوجيا يتضمن الحقائق التالية:

- التكنولوجيا هي القدرة والخبرة والمعرفة، وهي تمثل صورة من صور السيادة والتمييز والتحكم العلمي؛
- التكنولوجيا نظام يرتكز على التفوق العلمي، ويحدد العلاقات الدولية في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية؛
- التكنولوجيا أصبحت سلعة تباع وتشترى في الأسواق العالمية على صورة سلعة، أو على صورة عمالة ماهرة قادرة على الاستخدام الصحيح للآلات والمعدات، أو على صورة معلومات فنية أو تجارية؛
- التكنولوجيا هي استثمار المعرفة، ومن ثم فهي أخطر نتائج للبحث العلمي؛
- تلعب التكنولوجيا دورا بارزا في استراتيجية التنمية والنمو التي تضعها الدول المختلفة في وقتنا الحاضر، حيث صارت التكنولوجيا من ضمن العناصر الهامة التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية.

وقد عبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أهمية العلاقة بين التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية في توصية لها بقولها: "إن عملية تبادل ونقل المعلومات التكنولوجية تمثل وحدة من أهم الوسائل لتعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

ونظرا لأن التكنولوجيا تلعب دورا في عملية النمو، ونظرا لأن البلدان النامية –التي تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية– تعاني من ضعف قدرتها التكنولوجية ، ونظرا للفجوة العميقة في التقدم العلمي والتكنولوجي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وسعيا منها للنهوض بركب التقدم التكنولوجي اتجهت الكثير من هذه البلدان إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذب الشركات العابرة للقارات كأحد وسائل بلوغ الهدف المشار إليه.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الطرق للحصول على التكنولوجيا الحديثة من خلال التفاعل بين الشركات الأجنبية والمحلية من خلال أربع قنوات وهي[13]:

I. **قناة المنافسة:** ترتكز هذه القناة على أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول، الأمر الذي يدفع الشركات المحلية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقا للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال إنتاج المنافسة لها.

II. **قناة التدريب:** تنشأ قناة التدريب إذا تطلب إدخال التكنولوجيا الجديدة إلى الدول المضيفة تحديث رأس المال البشري المتاح وتكوين عمالة مدربة ومؤهلة في هذه الدول من أجل استيعاب التكنولوجيا وتطويعها محليا.

III. **قناة التقليد:** تقوم قناة التقليد على فكرة أن الشركات المحلية بالدول المضيفة من خلال قيامها بمحاكاة وتقليد التكنولوجيا والطرق الإدارية المستخدمة من قبل الشركات الأجنبية بهذه الدول ستصبح أكثر إنتاجية وستعزز من فرص استمرارها في السوق.

IV. **قناة الروابط:** تركز هذه القناة على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات المحلية، بالدول المضيفة من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي تنشأ بين الشركات الأجنبية والمحلية، فبالنسبة للروابط الأمامية فتحدث من خلال معاملات الشركات الأجنبية المباشرة مع العملاء وتؤدي هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني للشركات المحلية، فالشركات الأجنبية تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير بالقدر الذي يؤدي إلى تحسين منتجاتهم القائمة وإنتاج منتجات جديدة، مما يترتب عليه حدوث منافسة داخل السوق المحلي، وتشجيع هذه المنافسة للشركات المحلية على زيادة إنفاقها على البحوث والتطوير، مما يؤدي إلى زيادة التقدم الفني وبالتالي زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات المحلية، والمحصلة تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

أما الروابط الخلفية فتنشأ من خلال اعتماد الشركات الأجنبية على الوحدات المحلية في توفير مستلزماتها الإنتاجية من خامات ومكونات محلية وسلع وسيطة لازمة لعملية التصنيع والتجميع، وبالتالي فالعلاقة التي تربط الشركات الأجنبية بالمحلية من الممكن أن تتطور لتشمل قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدات الفنية وبرامج التدريب إلى الشركات المحلية من أجل تحسين جودة منتجاتها.

ويمكن تلخيص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا وبالتالي على النمو الاقتصادي في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نقل التكنولوجيا

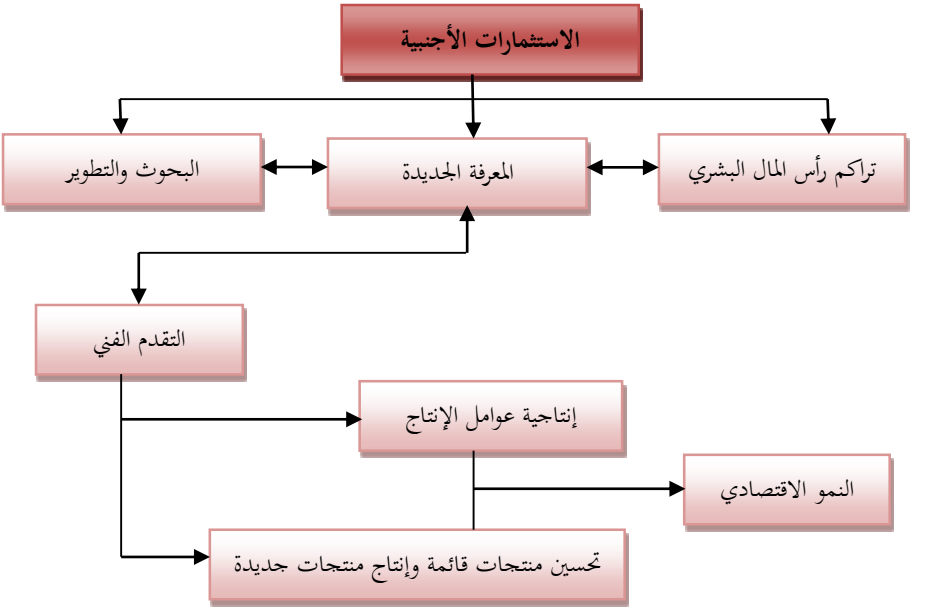

المصدر: مجدي الشوربجي، مرجع سابق، ص 264.

إن اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لنقل واكتساب التكنولوجيا تترتب عليه مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية تحدد مدى استفادة الدول المضيفة من التكنولوجيات المصاحبة لهذه الاستثمارات.

فبالنسبة للآثار الإيجابية يمكن للشركات الأجنبية وفروعها القيام بأنشطة البحوث والتطوير بالبلدان النامية المضيفة، وفي هذا الإطار ارتفع نصيب الشركات التابعة للشركات الأجنبية في نشاط البحوث والتطوير الذي تقوم به مؤسسات الأعمال في البلدان النامية من 2% إلى 18% بين عامي 1996 و2002 [14] على سبيل المثال كما تشير البيانات والإحصائيات الصادرة عن الأونكتاد والمتعلقة بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى امتداد البحوث والتطوير إلى أماكن جديدة أصبح كبيرا وفي توسع دائم.

في مقابل هذه الآثار هناك آثار سلبية واضحة لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها[15]:

- إن نقل التكنولوجيا يجري في العادة بصورة داخلية بين الشركة الأجنبية وفروعها المنتشرة عبر العالم مما يحد من استفادة البلدان المضيفة للاستثمار من التكنولوجيا التي تحوزها الشركات الأجنبية؛
- طبيعة التكنولوجيا المنقولة قد تكون قديمة تجاوزتها التطورات التقنية في العالم وبالتالي فهي لن تحسن من القدرات التكنولوجية للبلد المضيف.

رابعا: دراسة حالة الشركة الجزائرية سوناطراك و كيفية استفادتها من التكنولوجيا المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعتبر شركة سونطراك الشريك الوحيد لأغلب الاستثمارات الاجنبية الواردة للجزائر في قطاع المحروقات وبالتالي استفادت من التكنولوجيا المصاحبة لهذا النوع من الاستثمارات الاجنبية خاصة في مجال الاستكشاف، الإنتاج و صناعة البتروكيماويات

1- القانون المنظم للاستثمار الاجنبي في قطاع المحروقات

قانون المحروقات رقم 05-03 المؤرخ في مارس 2005: لقد ظل الاعتقاد السائد منذ الاستقلال بأن قطاع المحروقات هو رمز من رموز السيادة الوطنية أو ثمرة الاستقلال، واستمر هذا الوضع إلى غاية 2005 أين تم إصدار قانون المحروقات الجديد[16]، حيث تميز قانون المحروقات الجديد بثراء المحتوى الذي تجعل منه قانون فريد من نوعه في الدول النامية ويمكن تلخيص أهم ما يتضمنه هذا القانون في:

- ✓ التخلي عن اختصاص تحديد السعر؛
- ✓ النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث و/أو الاستغلال؛
- ✓ تبسيط إجراءات الاستثمار في قطاع المحروقات[17]؛
- ✓ الرجوع إلى عهد الامتياز؛
- ✓ تسوية منازعات المتعاقدين مع سلطة النفط عن طريق التحكيم (استبعاد القضاء الوطني من هاته التسوية) [18].

هذا ما أدى إلى اعتماد أكثر من 27 مشروع في مجال التنقيب عن المحروقات حيث الشراكة نشطت في هذا المجال التي جلبت الكثير من المؤسسات خاصة من القارة الأمريكية[19] :

ONGE – Petrogas- Agip- Repsol- Total-Arco- BP JGC-
Itochu - Botas -Gaz de France- Brown and Root condor-ABB Spie Capag S.A- Root JGC.Bechtel - Kellogy Brown –Elf-
Winterschall - Enel Power- Medex Petroluem Ltd- First Calgary Petroluem

2- **التعريف بمؤسسة سوناطراك (الشريك الجزائري لكل الاستثمارات الاجنبية في قطاع المحروقات)**: تعتبر سوناطراك من أهم الشركات البترولية في الجزائر و إفريقيا، هي تشارك في التنقيب، الإنتاج و النقل عبر الأنابيب، تحويل و تسويق المحروقات و مشتقاتها. معتمدة عن إستراتجية التنويع، سوناطراك، تطور نشاطات توليد الكهرباء، الطاقات الجديدة و المتجددة، تحليه مياه البحر، كذلك البحث و استغلال الطاقة المنجميّة[20].

وبهدف مواصلة استراتجياتها العالمية، تنشط سوناطراك في الجزائر وعدّة بلدان في العالم: إفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر) في أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، بريطانيا العظمى)، في أمريكا اللاتينية (البيرو) وكذالك الولايات المتحدة الأمريكية. برقم أعمال يقارب **56،1 مليار دولار** محقق خلال سنة 2010، تحتّل سوناطراك المرتبة الأولى في إفريقيا، الثانية عشر في العالم، هي أيضا رابع مصدّر للغاز الطبيعي المميّع وثالث مصدّر عالمي لغاز البترول المميّع وخامس مصدّر للغاز الطبيعي. فهي

- أول شركة إفريقيّة ؛
- رابع عشر شركة بترولية عالميّة؛
- ثالث عشر شركة عالمية للمحروقات السائلة (الاحتياطات)؛
- سادس شركة عالمية في ما يخصّ الغاز الطبيعي (احتياطات و إنتاج)؛
- خامس و عشرون شركة بترولية من حيث عدد الموظفين ؛
- خامس مصدّر عالمي للغاز الطبيعي ؛
- رابع مصدّر عالمي للغاز الطبيعي المميّع ؛
- ثالث مصدّر عالمي لغاز البترول المميّع ؛

كما تتعزز سوناطراك مكانتها كفاعل رئيسي في مجال الصناعة البترولية والغازية، من خلال اعتمادها إستراتجية دولية وكذلك الشراكة.

تعرف نشاطاتها في الخارج نموا مكثفا، يتميز بالتنوع سواء على المستوى الجغرافي أو على مستوى نشاطاتها وأيضا تعمل سوناطراك أيضا على تنمية النشاطات التالية دوليا[21]:

- المنبع
- النقل عبر الأنابيب
- المصب
- تسويق المنتوجات البترولّية
- النّقل البحري
- خدمات أخر

3- **اهم عقود الشراكة مع سوناطراك:** منذ بداية سنوات الألفين, تطورت مجهودات الإستكشاف بفضل جاذبية المجال المنجمي الجزائري, وأيضا بفضل إجراء الإعلان عن المناقصات الذي يضمن شفافية أكبر. و تم إبرام 36 عقد شراكة ما بين سنوات 2001 و 2005. يعمل مع سوناطراك بالشراكة أكثر من 20 شركة وشريك على مستوى 24 رقعة للبحث. كما تعمل سوناطراك بمجهود ذاتي على 42 مربعا للتنقيب على مساحة تزيد على 500000 كلم مربع.

حيث تركز الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، استثماراتها في الجزائر في قطاع المحروقات، من خلال عقود شراكة مع سونطراك ، في مجالات الاستكشاف، التنقيب والاستغال كما لم تبق الشركات البترولية الأوروبية بعيدة عن الاستثمار في الجزائر، خاصة بعد أواخر التسعينات وارتفاع أسعار المحروقات، حيث بدأت تزاحم الشركات الامريكية الكبرى، من خال عقود الشراكةناهيك عن شركات من مختلف الانحاء ، واهم عقود الشراكة مع سوناطراك هي:

❖ **المجموعة الفرنسية Total Fina ELF company oil**: ابرمت سوناطراك سنة 1996 ، عقدا من نوع تقاسم الإنتاج، ويقدر مبلغ العقد ب 911 مليون دولار، حيث تساهم سوناطراك بنسبة 35%، وتوتال ب35 %، وشركة ريبسول إسبانية ب30% ، ويخص هذا العقد حقل غاز" تين فوي تبنكورت "مدته 20 سنة، مع دفع 22 مليون دولار كحق دخول، أما الأرباح الناتجة عن هذا العقد ستعود بنسبة 81.1 لسوناطراك.

❖ **الشركة البريطانية BP Amoco oil company** : تم ابرام عقد شراكة مع مجموعة .BP Amoco خال سنة 2002 ، باستثمار قيمته 2.5 مليار دولار بمنطقة عين صالح بالجنوب الجزائري، حيث تملك شركة سوناطراك حصة قدرها 35%، ويهدف هذا المشروع إلى إنتاج الغاز

الطبيعي واكتشاف احتياطات جديدة، حيث بدأت عمليات إنتاج سنة 2004 ، وبموجب هذا العقد دفع الشريك الاجنبي 50 مليون دولار أمريكي كحق دخول[22].

❖ **الشراكة مع Consortium** : أبرمت شركة سوناطراك عقدا، قيمته 257 مليون دولار مع كونسورسيوم في مارس سنة 2002 ، يضم شركة سايبام الايطالية لصناعة معدات حقول البترول، وشركة بواج الفرنسية للإنشاءات، لإقامة خط تكرير بطاقة إنتاجية تبلغ 80 ألف برميل يوميا، وشبكة لتجميع البترول، في حقل رورد أواد جمعة في حوض بركين،واستغرق بناء المشروع 24 شهرا، كما تدير شركة سوناطراك هذا لحقل بالاشتراك مع بي .إتش .بي .بيليتون الاسترالية وأجيب الايطالية لتطوير احتياطياته البالغة 300 مليون برميل[23]

❖ **شركة بي .أيتش .بي (BHP) الاسترالية:** وقعت سوناطراك في جويلية 2000 ، عقد بقيمة 1.03 مليار دولار مع الشركة الاسترالية BHP يتعلق بتطوير 4 مكامن غازية في منطقة أوهانيت بمقاطعة إليزي، في الجزء الشرقي من الصحراء الجزائرية ،ومن المتوقع أن تحتوي تلك الأماكن على احتياطات، تقدر بنحو 3.4 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، و 116مليون برميل من غاز البترول المسال، و 107 مليون برميل من المكثفات.

وينص العقد على تحمل الشركة الاسترالية وشركائها، جميع التكاسيف المتعلقة بتطوير الأماكن الأربعة، والتزلمها بإنتاج 710 مليون متر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي، ومن المتوقع أن يتم تغطية تكاليف التطوير خلال 8 سنوات، من بداية دخول المشروع في الإنتاج عام 2003 ، والذي سيصل إلى نحو 655 مليون متر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي، و 30400 برميل يوميا من المكثفات، و 27700 برميل يوميا من غاز البترول المسال[24].

❖ **شركة أاميرادا هايس Amirada Hess**: وقعت شركة سونطراك عقد لتقاسم الإنتاج بقيمة 500 مليون دولار، مع الشركة الأمريكية أميرادا هايس، ويشمل العقد تطوير حقول القاسي والعقرب، الواقعة على بعد 60 كلم غرب حاسي مسعود، ويقدراحتياطي هذه الحقول بحوالي 340 مليون برميل من النفط، ومن المتوقع رفع معدات الاستخراج من 20% الى 30% أي بزيادة الإنتاج من 30 ألف برميل الى 45 ألف برميل يوميا خال عام 2003 ، على أن تستفيد شركة سوناطراك من 51% [25]من العوائد المتوقعة، كما منحت سوناطراك عقدا للمشاركة في الإنتاج لنفس الشركة الأمريكية في القطعة 401 في حوض حاسي بركين الواقع بحاسي مسعود[26].

❖ **شركة Amoco**: أبرمت سوناطراك في 29 جويلية 1998 ، عقدا مع شركة أموكو الأمريكية مدته 20 سنة من نوع التقاسم في الإنتاج، ويتعلق بتطوير واستغال أربعة حقول غازية، تم اكتشافها في منطقة عين أمناس، حيث قدمت شركة أموكو 30 مليون دولار، كحق دخول لسوناطراك، وقدرت قيمة الاستثمار ب 790 مليون دولار، بالإضافة إلى مبلغ قدره 111 مليون دولار أمريكي، تدفعه هذه الشركة لتغطية نفقات الاستثمار الناتجة عن هذا الإكتشاف، وقد بدأ إنتاج الحقول الأربعة سنة 2002 ، كما أعطت شركة أموكو موافقتها في أفريل 2000 ، على مشروع تطوير غاز عين صالح، وهو أول مشروع لتطوير وتسويق الغاز، بالتعاون مع الشركاء الأجانب، وتبلغ تكلفة المشروع 2.5 مليار دولار، ويتضمن 7 حقول للغاز تقع في المنطقة الوسطى من الجزائر، ويصدر الإنتاج إلى جنوب أوروبا بصفة رئيسية.

4- تأثير الشراكة على الاستكشاف، الإنتاج و صناعة البتروكيماويات

❖ **الاستكشاف**: تمكنت شركة سوناطراك بالشراكة مع أكبر المؤسسات العالمية في مجال الإستكشاف من تحقيق ستة إستكشافات التي مكنت من توفير 51.54 مليون م^3 موزعة بالمنتوج على النحو التالي:

- Huile زيت 31.48 مليون م^3
- Gaz الغاز 17.77 مليون م^3
- Condensat 2.69مليون م^3

كما تم توقيع 10 عقود جديدة للاستكشاف مع شركاء أجانب بقيمة إستثمار 200 مليون دولار.

❖ **الإنتاج**: الإنتاج بالشراكة مع الشركاء الإقتصاديين يساهم في حدود % 12 من الإنتاج الإجمالي للمحروقات كما يساهم بنسبة % 25 من الإنتاج الإجمالي للبترول الخام. بالنسبة للغاز الطبيعي يساهم المتعاملون الأجانب ب % 8 من الإنتاج الإجمالي ليكن11.8 مليار م^3

❖ **صناعة البتروكيماويات**: تعتبر صناعة البتروكيماويات حجز الزاوية في سياسة تنويع مصادر الدخل التي تبنتها الحكومة الجزائرية منذ مطلع التسعينات لتحقيق قيمة مضافة لثروتها الهيدروكربونية ولتقليل إعتماد إقتصادها على عائدات البترول.

تحظى صناعة المواد البتروكيماوية بإهتمام بالغ لذى الحكومة الجزائرية لما لهذا المنتوج من أهمية كبيرة في الصناعة الحديثة من جهة، ولتظافر عدة عوامل رئيسية من جهة أخرى أهمها:

- توفر مواد الخام الرئيسية؛
- إهتمام المستثمرين الأجانب بهذا القطاع؛
- إتجاه الدول الصناعية الغربية لإغلاق مصانعها البتروكيماوية قديمة الإنشاء والتقنية، نظرا لإرتفاع نسبة تكاليف التشغيل و الصيانة فيها؛
- وجود سوق عالمية كبيرة وقريبة.

بالرغم من الاستكشافات المهمة التي قامت بها سونطراك الا ان شساعة ثروات المحروقات تحتاج الى تطويرها لأن 66% من المجال المنجمي الجزائري (1553488 كلم مربع) يظل غير مستكشف, على اعتبار أن متوسط معدل الآبار المحفورة يقدر بـ : 13 في 10000 كلم مربع مقابل 105 في العالم.

الخاتمــة

بعد دراستنا لكلا من مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و التكنولوجيا و العلاقة بينهما، وجدنا ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أهم وسيلة لنقل التكنولوجيا الأجنبية نحو المؤسسات المحلية وذلك من خلال رفع كفاءة راس المال البشري في الدول المضيفة من خلال العنصر التكنولوجيا المصاحب لتلك الاستثمارات الوافدة، والرفع من عوامل الانتاج و انتاج منتجات جديدة.

حيث وجدنا أن شركة سوناطراك استفادت من التكنولوجيا المصاحبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال العديد من الاتفاقيات و عقود الشراكة لكثير من الشركات الفرنسية، الامريكية، البريطانية .....مما أدى الى زيادة عدد الاستكشافات وتحسين الانتاج .

المراجع والهوامش

[1] KHOURI NABIL, **les déterminant de l'investissent direct étrangé ; Etude théorique et analyse empirique, cas de quelques pays tiers méditerranéen**s, thèse de magistère, (Alger : Ecole supérieure de commerce, 2002/2003), p 12

[2] محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر 2: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2004/2003)، ص 63.

[3] -Ibrahim ngouhouo**, Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques,**thèse de doctorat non publiée**,** faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 26mars 2008,p14

[4] حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر –تعريف وقضايا–، مجلة جسر التنمية، العدد 32، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2004)، ص 5.

[5] – عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2010)، ص 11.

[6] – عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001)، ص 13.

[7] – صلاح الدين الحسين السيسي، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، الطبعة الأولى، (القاهرة: عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة، 2003)، ص 55.

[8]– نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الثانية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013)، ص ص 399، 406، 409.

[9]– أحمد صفوت أحمد، دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص، رسالة دكتوراه في القانون، (جامعة عين شمس: كلية الحقوق، 2000/1999)، ص 145.

[10] - Richard L. Daft**. Organisation, Theory and Design**, 8 thed, (USA : Thomson, 2004), p 244

[11] – نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007) ص 443.

[12] – عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 122.

[13] – مجدي الشوربجي، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، (جامعة الجزائر: الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2005)، ص ص 262-264.

[14] – الأنكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، استعراض عام، نيويورك، 2005، ص 31.

[15]– جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2014)، ،ص ص 111، 112.

[16]– القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات المؤرخ في 28 أفريل 2005، الجريدة الرسمية العدد 50 الموافق لتاريخ 19 جولية 2005.

[17]– المادة رقم 05 من نفس القانون.

[18] – المادة رقم 58 من نفس القانون.

[19]– تقارير شركة سوناطراك

[20] -http://www.sonatrach.com/ar/sonatrach-en-bref.html

[21] -http://www.sonatrach.com/ar/nos-operations-international.html

[22]– النشرة الشهرية لمنظمة الاقمار العربية المصدرة للبترول(**أوبيك**)، السنة 28 ، العدد3 ، مارس 2002 ، ص. 21

[23]– المرجع نفسه،ص21

[24]– المرجع نفسه،ص18.

[25] - KPMG, Guide d'investir en Algérie, 2010, p24.

[26] – النشرة الشهرية لمنظمة الاقمار العربية المصدرة للبترول(**أوبيك**)، السنة 26 ، العدد6،جوان 2000، ص 18.